

أثر السياسات الزراعية المصرية على الأمن الغذائي

د/ إكرام احمد السيد

باحث بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي - مركز البحوث الزراعية.

مقدمة:

توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي هدف متخذى القرار والعلماء والاقتصاديين وخبراء التخطيط الاستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة . والأمن الغذائي يعنى ضمان حصول جميع الناس وفي جميع الأوقات على القدرة المادية والاقتصادية لاستهلاك الكميات الكافية من الغذاء الآمن والمغذي لتحقيق احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لكي يتمكنوا من أن يحيوا حياة سليمة^(١٦) ، وقد بدا الاهتمام بالأمن الغذائي من الناحية النظرية والعملية منذ السبعينيات من القرن الماضي نظراً لتأثير العديد من المتغيرات العالمية والمحلية ، وفي مقدمتها حالة الجفاف في مناطق مختلفة من العالم، والاتجاهات التضخمية لأسعار السلع الغذائية ، وقيام العديد من التكتلات الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية، وخاصة بالنسبة للسلع الإستراتيجية بالإضافة الى متغيرات محلية كتزايد السكان ومن ثم تزايد الطلب على المنتجات الزراعية. وتعتبر الزراعة من القطاعات الاقتصادية الهامة في مصر نظراً لما توفره من فرص عمل، ومن سلع ومواد أولية للعديد من الصناعات التحويلية كما تسهم منتجاتها في تلبية حاجات الاستهلاك الغذائي. كما يستوعب القطاع الزراعي نحو ٦,٧ مليون نسمة يشتغلون بالزراعة في عام ٢٠١٣^(٤) يمثلون حوالي ٢٨% من اجمالي المشتغلين في مصر ويمثل قطاع الزراعة أساساً لمجتمعات ريفية مستقرة، تعتبر مصر مستورد صافى للسلع الغذائية الأساسية، في ظل محدودية العملات الأجنبية اللازمة لتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان عن طريق الاستيراد. لذا فان مصر تتعرض لأزمات غذائية شبه مستمرة ، كما ان المساعدات الغذائية غير مضمونة ، ولهذا يعتبر زيادة الإنتاج الزراعي المحلي واستقراره ضرورة لتحقيق الأمن الغذائي .

مشكلة البحث:

بالرغم من الاهتمام بتنمية القطاع الزراعي إلا ان نمو الانتاج الزراعي لا ينمو بنفس نسبة نمو الاستهلاك نتيجة زيادة الطلب على المنتجات الزراعية بصفة عامة و المواد الغذائية الأساسية بصفة خاصة ومنه ثم لا يستطيع تلبية الحاجات المتزايدة من الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي . كما ان معظم السلع الغذائية الاستراتيجية مثل الحبوب، البقوليات، الزيوت، السكر" تعاني من فجوة كبيرة بين الإنتاج المحلي والاحتياجات الاستهلاكية ، الامر الذي ادى الى الاعتماد على الاستيراد من الخارج ، قدرت قيمة الواردات الغذائية بنحو ٢٧,٣٨^(٤) مليار جنيه خلال متوسط الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣) مما جعل مصر تأتي في مقدمة الدول المستوردة للسلع الزراعية الرئيسية، و تمثل فاتورة الواردات الغذائية عبء على الميزان التجاري الزراعي ومن ثم على ميزان المدفوعات المصري مما يحمل الدولة أعباء كبيرة من العملة الصعبة التي يفترض توجيهها لتمويل خطط وبرامج التنمية الاقتصادية في الدولة. الامر الذي يؤدي الى تعثر التنمية الاقتصادية، بسبب ازدياد المديونية مع الخارج.

وتتمثل المشكلة في السؤال التالي هل سيتمكن الإنتاج الغذائي المصري خلال السنوات القادمة من تلبية احتياجات السكان المتزايدة في ظل الزيادة في معدلات الطلب الغذائي ؟

هدف البحث:

يستهدف البحث التعرف على واقع ومستقبل الأمن الغذائي ومتطلباته كتنظيم لحالة الأمن الغذائي في مصر وعرض مجموعة من الوسائل والسياسات لتحقيق مبدأ الأمن الغذائي من خلال الاتي:
- القاء الضوء على السياسات الزراعية المصرية وإبراز دور الزراعة في تحقيق الامن الغذائي .

- دراسة الوضع الغذائي في مصر من خلال إنتاج الغذاء واستهلاكه والتجارة الخارجية من السلع الغذائية. نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع والمواد الغذائية، الفجوة الغذائية، تحليل العرض والطلب على الغذاء خلال فترة الدراسة .

- تقدير حجم العجز في الميزان الغذائي (الفجوة الغذائية)، و تقدير الطلب المتوقع على مجموعات السلع الغذائية للتنبؤ بمسار هذا العجز واتجاهه في المستقبل، لمواجهته بالتخطيط الجيد.

- اقتراح حلول وبدائل يمكن أن تساهم في تحقيق الأمن الغذائي .

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

تم استخدام التحليل الوصفي والكمي حيث تم استخدام نموذج بوكس وجنكينز ، طريقة المربعات الصغرى في التنبؤ، استخدام المؤشرات الاقتصادية والإحصائية لتفسير نتائج البحث . وقد تم الاعتماد على البيانات المنشورة من الدراسات والمراجع السابقة في هذا المجال ، بالإضافة الى النشرات الاقتصادية التي تنشرها الجهات والهيئات والوزارات الحكومية المعنية الممثلة في الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي - قطاع الشؤون الاقتصادية ، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والمنظمة العربية للتنمية الزراعية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣).

السياسات الزراعية المصرية:

تعرف السياسات الزراعية بأنها سياسات قطاعية، تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في القطاع الزراعي، وهي جزء من السياسات العامة للدولة، وتهدف إلى التغيير في البيئة التي يجري بها الإنتاج الزراعي، وتتضمن السياسات الزراعية الاجراءات والتشريعات التي تسنها الدولة بهدف تحقيق اهداف محددة تتضمنها خطط التنمية الزراعية، فهي الحلقة التي تربط ما بين استراتيجيات التنمية والخطط اللازمة لتطوير القطاع الزراعي لتحقيق التنمية المستدامة، كما تؤثر السياسات الزراعية في عرض السلع الزراعية والطلب عليها ، من خلال مجموعة من الأدوات التي تؤثر بدورها في تخصيص الموارد واستخدامها وتعمل على إحداث تنمية في القطاع الزراعي بما لا يتعارض مع أهداف وتوجهات السياسة العامة^(٩). وتستهدف السياسات الزراعية تشجيع وزيادة الانتاج لتحقيق الامن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة العائد من الصادرات والعمل على تضييق الفجوة بين عرض الغذاء والطلب عليه بالإضافة إلى تحقيق التكامل بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى. وقد تضمنتها استراتيجيات التنمية الزراعية المختلفة في مصر .

وقد اختلفت آلية تنفيذ السياسات الزراعية لتحقيق الأهداف التي تم وضعها في إطار تنمية القطاع الزراعي في فترة ما قبل عام ١٩٨٧ عنها ما بعد عام ١٩٨٧. فقد تميزت الفترة قبل عام ١٩٨٧ بدرجة اكبر من التدخل الحكومي حيث انتهجت مصر سياسة الاقتصاد الموجه في نهاية الخمسينات و قد خضع قطاع الزراعة إلى إدارة مركزية تتحكم في قرارات الإنتاج والتمويل والتسويق؛ بهدف التحكم في حجم ونوع وأسعار السلع. ومنذ عام ١٩٨٧ انتهجت الدولة سياسة التحرر الاقتصادي لقطاع الزراعة وقد تباينت الية تنفيذ السياسات الزراعية لتنمية القطاع الزراعي حيث تركت القرارات الاقتصادية الاساسية المتعلقة بالإنتاج والتسعير والتسويق للمنتج الزراعي لقوى السوق و الإلغاء التدريجي التركيب المحصولي الاجباري، والتوريد الإجباري ، تحرير الأسعار الزراعية، والإلغاء التدريجي لدعم مستلزمات الإنتاج ، تشجيع القطاع الخاص وتوسيع مشاركته في أنشطة استيراد وتصدير وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي والسلع الغذائية. وتشجيع الاستثمار الخاص في قطاع الزراعة ، وتنمية الصادرات ، والاهتمام برفع معدلات الاكتفاء الذاتي.

أدى تنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية في مصر في الثمانينات والتسعينات إلى تحقيق نتائج ملموسة في التنمية الزراعية الأفقية والرأسية مما أثر بالإيجاب على تحسين نسبة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الغذائية، ارتفع معدل النمو السنوي في الإنتاج الزراعي من نحو ٢,٦% في الثمانينات إلى ٣,٤% في التسعينات إلى نحو ٣,٨%^(٧) خلال سنوات الخطة الخمسية الرابعة ١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠١/٢٠٠٢. كما استهدفت استراتيجية

(٢٠٠٤-٢٠١٧) ^(١٠) و استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ ^(١١) تحقيق الأمن الغذائي من السلع الإستراتيجية والعمل على تحسين مستوى المعيشة ، انعكست السياسة الزراعية على زيادة المساحة المحصولية من نحو ١٢١٨٦,٩٠ الف فدان عام ١٩٩٠ إلى نحو ١٥٤٨٢,٥٤ الف فدان عام ٢٠١٣، وزيادة مساحة الاراضى الزراعية من نحو ٦٩١٨ الف فدان عام ١٩٩٠ إلى نحو ٨٩٥٤ الف فدان عام ٢٠١٣ بالإضافة الى زيادة مساحة الأراضى المستصلحة من نحو ١٢,٧ فدان عام ١٩٩٠ إلى نحو ٥٤٢ الف فدان عام ٢٠١٣. مما أدى الى زيادة قيمة الانتاج الزراعى من نحو ١٧٧٣٥ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى نحو ٣٩٩٦٥,١٩ مليون جنيه عام ٢٠١٣، بالإضافة إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعى بالأسعار الثابتة من نحو ٣٤١,٦٤ جنيه عام ١٩٩٠ الى نحو ٤٦٢,٧٠ جنيه عام ٢٠١٣ نتيجة زيادة قيمة الناتج المحلى الزراعى من نحو ١٧٧٣٥ مليون جنيه عام ١٩٩٠ الى نحو ٣٩١٥٨,٣٠ مليون جنيه عام ٢٠١٣ بالأسعار الثابتة جدول (١) بالملحق. بالإضافة الى زيادة عدد العمالة الزراعية من نحو ٤٤٧١ الف عامل عام ١٩٩٠ الى نحو ٦٧٠٢ الف عامل عام ٢٠١٣. انخفضت نسبة الواردات الزراعية الى الواردات الكلية من نحو ١٣,٦٧% عام ١٩٩٠ إلى نحو ٧,٧٦% عام ٢٠١٣. زيادة مساهمة القطاع الخاص فى الاستثمارات الزراعية ٤٦,٩% عام ١٩٩٠ الى حوالى ٦٥,٧% عام ٢٠١٣. ازدادت قيمه الصادرات الزراعية من نحو ١٠٩٨,٦٧ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى نحو ٢٧٩٥,٣٢ مليون جنيه عام ٢٠١٣ بالأسعار الثابتة جدول (١) بالملحق.

بالرغم من الايجابيات السابقة إلا انه يوجد بعض السلبيات التى يعانى منها القطاع الزراعى مثل انخفاض الكفاءة الاقتصادية للقطاع الزراعى من نحو ٠,٥٧ عام ١٩٩٠ الى نحو ٠,٥٢ عام ٢٠١٣ كما انخفضت مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى من نحو ١٩,٤١% عام ١٩٩٠ الى نحو ١٤,٤٨% عام ٢٠١٣ ، كما تم خفض الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعى بالأسعار الثابتة من نحو ٢٠٤٤ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى نحو ١٦١٠,٨٥ مليون جنيه عام ٢٠١٣، انخفضت نسبة الصادرات الزراعية الى الصادرات الكلية من نحو ١٠,١٣% عام ١٩٩٠ الى نحو ٩,٩٩% عام ٢٠١٣، ازدادت قيمة الواردات الزراعية بالأسعار الثابتة من نحو ٣٤٧٥,٨١ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى نحو ٥٠٠٤,٤٤ مليون جنيه عام ٢٠١٣،. تعاني الاراضى الزراعية من التعدى المستمر بغرض استخدامها فى اغراض غير زراعية على الرغم من وجود التشريعات التى تجرم ذلك، وقد بلغ اجمالى مساحة الاراضى الزراعية التى تم التعدى عليها بالبناء خلال الفترة (١٩٨٣ - وحتى يناير ٢٠١٤) ^(٨) نحو ١٠٢,٤٦ ألف فدان. الامر الذى ادى الى انخفاض نصيب الفرد من الأراضى الزراعية من نحو ٠,٢٨ فدان عام ١٩٥٢ إلى نحو ٠,١٠٦ فدان عام ٢٠١٣، كما انخفض نصيب الفرد من اجمالى الموارد المائية المتاحة من نحو ١٢٣٢ م^٣/سنة عام ١٩٩٠ إلى نحو ٨٩٨,٠٣ م^٣/سنة عام ٢٠١٣، انخفاض نسبة العمالة الزراعية لاجمالى العمالة من نحو ٣٤,٣١% عام ١٩٩٠ الى نحو ٢٧,٩٦% عام ٢٠١٣ وازدادت نسبة البطالة العامة بالدولة من نحو ٨,٩٨% عام ١٩٩٠ الى نحو ١٣,٢٠% عام ٢٠١٣، كما ازدادت نسبة الفقراء فى مصر من حوالى ٢٤,٣٢% عام ١٩٩٠ الى حوالى ٢٦,٣% عام ٢٠١٣/٢٠١٢ ^(٥)، اى ان نحو ٣٢,٦ مليون شخص تقريبا من السكان لا يستطيع الحصول على احتياجاتهم الأساسية الغذائية عام ٢٠١٣/٢٠١٢ ، بينما يعيش ما نسبته ٤,٤% من المصريين على أقل من دولار أمريكي واحد فى اليوم. كل ازداد عجز الميزان الغذائى بالأسعار الثابتة من نحو ١١٩,٨٥ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى نحو ٣٣١٠,١٧ مليون جنيه عام ٢٠١٣. و ازدادت قيمة الواردات الغذائية من نحو ٢٣٠,٩٨ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى نحو ٥٧٧٥,٤٤ مليون جنيه عام ٢٠١٣. انخفاض قيمة سعر الصرف جنيه بالنسبة للدولار من نحو ٢,٦٥ جنيه/دولار عام ١٩٩٠ إلى نحو ٦,٨٩ جنيه/دولار عام ٢٠١٣.

مفهوم الأمن الغذائي وعلاقته بالإنتاج الزراعي:

تعتبر الموارد الزراعية، والإنتاج الزراعي، والتجارة الخارجية، والمخزون، والأسعار، والسياسة الاقتصادية والغذائية، والاستهلاك الغذائي، من اهم المتغيرات المؤثرة على الأمن الغذائي. حيث يعد توفر

الموارد الزراعية عنصراً محدداً للأمن الغذائي، حيث تأخذ الموارد الزراعية بعداً خاصاً عند ربطها بالموارد المالية، ففي حال امتلاك الموارد الزراعية والمالية فإنه يمكن استغلالها لصالح الأمن الغذائي والعكس صحيح. دراسة الوضع الراهن للمجموعات الغذائية الرئيسية في جمهورية مصر العربية:

يوضح جدول (١) وجود تحسن في المتاح من الغذاء من المجموعات الغذائية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣). وقد يرجع الإنخفاض في البقوليات والزيوت النباتية الى انخفاض الإنتاج المحلي. كما يوضح الجدول (٢) أيضاً وجود نسبة مرتفعة من الاكتفاء الذاتي للمجموعات الغذائية الرئيسية مثل الخضر، الفاكهة، البيض، والمحاصيل النشوية، ونسبة مرتفعة من التبعية للواردات لبعض المجموعات الغذائية مثل الحبوب، البقوليات والزيوت النباتية.

جدول (١) الأرقام القياسية لإجمالي المتاح من المجموعات الغذائية الرئيسية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الرقم القياسي للبقوليات	١٠٠	١٢٨	١٦٠	١٤٣	١٤٥	١٥٤	١٥٥	١٤٠	١٧٦	١٦٦	١٥٩	١٢٥	٩٣	١٣١
الرقم القياسي للخضر	١٠٠	٩٤	١٠٢	١٠٧	١١٢	١٢٤	١٢٣	١٢٩	١٣٣	١٤٢	١٢٥	١٢٣	١٢٧	١١٦
الرقم القياسي للفاكهة	١٠٠	١٠٠	١٠٤	١٠٣	١٠٦	١١٦	١٢٥	١٢٤	١١٣	١١٩	١١٤	١١٠	١٢٧	١١٩
الرقم القياسي للألبان	١٠٠	١٠٥	١١٠	١٣٣	١٠٩	١٣٢	١٢٩	١٣٥	١٣٥	١٠٥	١٢٤	١٢٤	١٤٧	١٢١
الرقم القياسي للأسماك	١٠٠	١٠٨	١٠١	١٠٦	١١٣	١١٧	١٢٨	١٣٣	١٢٦	١٣٢	١٦٤	١٦٢	١٧٩	١٧٧
الرقم القياسي للبيض	١٠٠	١١٨	١٤٧	١٤١	١٤٦	١١٩	١٠٧	١٢٢	١٥٥	١٤٧	١٧٨	١٧٩	٢٠٧	٢٠٥
الرقم القياسي للحبوب	١٠٠	٩٤	١٠٠	٩٦	٩٤	١٠٨	١١٠	١٠١	١٢٤	٧٣	١٠٨	١١٧	١١٥	١٢١
الرقم القياسي للحوم البيضاء	١٠٠	١٢٩	١٧٤	١٥٧	١٤٧	١٥٢	١٢٠	١٣٢	١٣٤	١٣٤	١٤٢	١٥٥	١٦٠	١٨٥
الرقم القياسي للحوم الحمراء	١٠٠	٨٥	١٠٣	١٠٩	١٠٣	١٢١	١٤٠	١٤٨	١٤٥	١٢٨	١٤٠	١٣٩	١٣٢	١٢٠
الرقم القياسي للمحاصيل الزيتية	١٠٠	١٠٧	١٢١	٩٠	١٠٤	١٢٨	١٤٧	١٨٤	١٣١	١٢٦	١١٩	١٤٤	١٣٥	١٦٢
الرقم القياسي للمحاصيل النشوية	١٠٠	١١٢	١٠٩	١١٥	١٣١	١٧١	١٢٨	١٤٩	١٩١	١٩٠	١٩٤	٢٠٦	٢٣٦	٢٢٥
الرقم القياسي زيوت نباتية	١٠٠	٧٣	٦٧	٦٩	١٦٧	٢٠٧	٢٤١	١١٠	١٠٥	٨٥	٧٨	١٨٥	١٩٨	٢٤٣
الرقم القياسي لمحاصيل سكرية ومحليات	١٠٠	١٠٤	١٠٥	٩٨	١٠٢	١٠٦	١٠٨	١١٨	١٢٢	١٢٠	١٢٨	١٤١	١٣٦	١٤٠

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، الميزان الغذائي، اعداد متفرقة.

جدول (٢) تطور إجمالي المتاح ومعدل النمو السنوي للمجموعات الغذائية الرئيسية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣

البيان	اجمالي المتاح (الف طن)		نسبة الاكتفاء الذاتي %	نسبة التبعية للواردات %
	متوسط الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٠)	معدل النمو السنوي %		
البقوليات	٨٠٢	-٠,٠٤	٤٩	٦٢
الخضر	١٣٥٣٣	١,٧٣	١٠١	٠
الفاكهة	١٠٩٤٠	١,٤١	١٠٦	٢
الألبان	٦٠٥٨	١,٤٢	٨٧	١٧
الاسماك	١٢٥٠	٤,٧٦	٨٣	١٨
البيض	٣٣٩	٤,٥	١٠٠	٠
الحبوب	٣٢٢٨٧	١,٤	٧٢	٣٠
لحوم بيضاء	٩٦٥	١,٦٤	٩٩	١
لحوم حمراء	١١٤٣	٢,٧٢	٧٧	٢٣
المحاصيل الزيتية	١٥٦٩	٢,٨٧	٦٧	٣٦
محاصيل نشوية	٣١٢١	٦,٥٣	١١٢	٣
زيوت نباتية	١٢٦٧	٥,٥٩	٤٣	٦٣
محاصيل سكرية	٢٤٠٢٨	٢,٩٢	٩٧	٣

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، الميزان الغذائي، اعداد متفرقة.

تطور الاكتفاء الذاتي من أهم المحاصيل الغذائية Self - Sufficiency :

يمكن من خلال تحليل نسب الاكتفاء الذاتي التعرف على الوضع الإنتاجي من مختلف السلع الغذائية، حيث توضح قدرة الإنتاج المحلي على الوفاء بالاحتياجات الاستهلاكية. يمكن التمييز بين ثلاث مجموعات من السلع الغذائية وفقاً لمعدلات الاكتفاء الذاتي منها. تتمثل المجموعة الأولى في السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المرتفعة وذات الفائض التصديري. وتتراوح معدلات الاكتفاء الذاتي منها بين ٩٩% و ١٤٢,٨%، وهي الأرز، البطاطس، الخضر، الموالح والفاكهة، البيض واللبن الحليب الخام. وتشمل المجموعة الثانية السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المتوسطة والتي تعتمد فيها الدولة بدرجة أقل على الأسواق الخارجية لمقابلة احتياجاتها الاستهلاكية منها وتتمثل في لحوم الدواجن والطيور والأسماك الطازجة والمجمدة. أما المجموعة الثالثة فتتضمن السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفضة والتي تعتمد فيها الدولة بدرجة أكبر على الأسواق الخارجية لمقابلة احتياجاتها الاستهلاكية منها، وتتضمن سلع البقوليات والحبوب، كما أدى التفاوت بين الطلب على السلع الزراعية والإنتاج الزراعي منها إلى انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية في مقدمتها القمح والذرة والبقول والعدس واللحوم الحمراء ولحوم الدواجن، من نحو ٥٩,٥%، ٥٨,٧%، ٦٤,٩%، ٤,٢%، ٨٧,٥%، ١٠٠,٢% عام ٢٠٠١ إلى نحو ٥٥,٧%، ٥٦,٨%، ٢٧,٨%، ٠,٨%، ٧٤,٣%، ٩٤,١% عام ٢٠١٣ جدول (٣).

جدول (٣) تطور الاكتفاء الذاتي من بعض المنتجات الغذائية خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠١٣) (%)

البيان	٢٠٠١	٢٠٠٥	٢٠٠٩	٢٠١٣
القمح	٥٩,٥	٦١,٢	٧٤,٤	٥٦,٧
الأرز الأبيض	١٢٥,٤	١٣٥,٤	١٠٨,٥	١٠٨,٨
الذرة الشامية	٥٨,٧	٦٠,١	٧٩,٤	٥٦,٨
الفاكهة الطازجة	٦٤,٩	٤٣,٤	٧٠,١	٢٧,٨
العدس	٤,٢	١,٨	١,١	٠,٨
البطاطس	١٠٨,٦	١١١,٢	١٠٤,٥	١٠٣,٤
الخضروات الطازجة	١٠٠,١	١٠٠,٤	١٠١,١	١٠٣,٦
الموالح	١١١,٩	١٠٨,٦	١٣٣,٦	١٤٢,٨
الفاكهة الطازجة	٩٩	٩٩,٩	١٠٢	٩٧,٨
اللحوم الحمراء	٨٧,٥	٨٠,٥	٨٨,٨	٧٤,٣
لحوم الدواجن والطيور	١٠٠,٢	١٠٠,٢	٩٧,٣	٩٤,١
الأسماك الطازجة والمجمدة	٨١,٣	٨٢,٣	٨٦,٥	٨٨,٩
البيض الطازج	١٠٠	١٠٠,٧	١٠٠	١٠٠
اللبن الحليب الخام	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة، اعداد متفرقة

• نصيب الفرد من اجمالي المتاح من الغذاء:

يتضح من جدول (٤) انخفاض نصيب الفرد من اجمالي المتاح من الغذاء من معظم المجموعات الغذائية ماعدا الاسماك، اللحوم البيضاء، المحاصيل النشوية، المحاصيل والزيوت النباتية و السكرية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣.

الرقم القياسي لإنتاج الغذاء:

يعتبر الرقم القياسي لإنتاج الغذاء Food Production Index مقياس كمي يعكس حجم التطور في عرض الغذاء، يتضح من بيانات (٤) والشكل (١) ان الرقم القياسي لإنتاج الغذاء قد تزايد خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣) ويرجع ذلك للزيادة في كمية الإنتاج الزراعي، مما انعكس أثره بصورة إيجابية على الرقم القياسي للإنتاج الزراعي والإنتاج الغذائي. بالرغم من زيادة الإنتاج الزراعي والغذائي الا انها لم تكن كافية ليحصل الافراد على الكمية المثلى الموصى بها من اللحوم الحمراء، البيض، الالبان، السكرية جدول (٥).

جدول (٤) تطور إجمالي المتاح للفرد من الغذاء من المجموعات الغذائية الرئيسية للإنتاج الزراعي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣ (كجم/فرد/سنة)

متوسط الفترة ٢٠١٣-٢٠٠٠	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	السنة
١٠	٧,٩٢	٥,٧٧	٧,٨٩	١٠,٢٢	١٠,٩١	١٢,١١	٩,٩٥	١١,٢٩	١١,٤٤	١٠,٩٩	١١,٣١	١٢,٨٧	١٠,٥٣	٨,٣٧	البقوليات
١٨٨,٩٢	١٥٧,٨	١٧٦,٥٧	١٧٤,٨٧	١٨٠,١٢	٢١٠,٦١	٢٠٦,٥٧	٢٠٦,٤٣	٢٠٢,٦٢	٢٠٧,٢٨	١٩١,٠٤	١٩١,١٨	١٨٤,٢	١٧٣,٦٦	١٨٨,٤٨	الخضار
١٣٦,٥	١٢٢,٤	١٣٣,٨٥	١١٨,٨٧	١٢٤,٧١	١٣٣,٢٧	١٣٢,٤٤	١٥٠,٣٦	١٥٥,٥٤	١٤٧,٦١	١٣٧,٣٨	١٣٨,٩	١٤٢,٦	١٤٠,٥٣	١٤٢,٦٦	الفاكهة
٧٥,٥٩	٦٣,٧٥	٧٩,٢٢	٦٨,٣٥	٦٩,٦٨	٦٠,٥٢	٨١,٠٢	٨٣,٩	٨١,٩٩	٨٥,٨	٧٢,٢٢	٩١,٨١	٧٧,٦٩	٧٥,١	٧٣,٠٧	الألبان
١٥,٦	١٧,٧٧	١٨,٤٦	١٧,١٣	١٧,٥١	١٤,٥٣	١٤,٤٨	١٥,٧٢	١٥,٦٣	١٤,٥٢	١٤,٢٥	١٤,٠٣	١٣,٥٨	١٤,٧٨	١٣,٩٦	الأسماك
٤٠٢,٨٦	٣٩٧,٣٥	٣٨٦,٤٣	٤٠٣,٤	٣٧٥,٨٩	٢٦١,٩٨	٤٦٣,٠٤	٣٩٢,٣	٤٣٦,١١	٤٣٩,٠١	٣٨٨,٩٢	٤١٤,٠	٤٣٨,٩	٤١٩,٤٩	٤٥٥,٨	الحبوب
١٢,٠٤	١٣,١٣	١١,٦٨	١١,٥٤	١٠,٧١	١٠,٤	١٠,٨٥	١١,٠٣	١٠,٣٣	١٣,٢٩	١٣,١٢	١٤,٥٦	١٦,٤٦	١٢,٤٣	٩,٨٥	اللحوم البيضاء
١٤,٢٦	١١,٨٧	١٣,٣٩	١٤,٤٣	١٤,٧٩	١٣,٨٦	١٦,٤٢	١٧,٢٨	١٦,٨٤	١٤,٨٣	١٢,٨٢	١٤,١٧	١٣,٦١	١١,٤٦	١٣,٧٦	اللحوم الحمراء
١٩,٥٧	٢١	١٧,٩٤	١٩,٦٣	١٦,٤١	١٧,٨٢	١٩,٣٨	٢٨,٠٨	٢٣,٠٢	٢٠,٥٢	١٦,٩٧	١٥,٢٢	٢١,٠٣	١٨,٨٧	١٨	المحاصيل الزيتية
٣٨,٩٤	٤٦,١٨	٤٩,٨	٤٤,٥٥	٤٢,٣٣	٤٢,٥	٤٤,٨١	٣٦,١٩	٣١,٧	٤٣,٢٩	٣٣,٨٩	٣١,٠٣	٢٩,٨٢	٣١,٤٣	٢٨,٥٢	المحاصيل النشوية
١٥,٨١	٢٣,٦٩	١٩,٨٧	١٨,٩٤	٨,٠٨	٩,٠٧	١١,٧١	١٢,٦٦	٢٨,٤١	٢٤,٨٨	٢٠,٥٦	٨,٨٦	٨,٧٥	٩,٧٤	١٣,٥٥	زيوت نباتية
٢٩٩,٨	٣,٦,٤	٣٠٥,٧٥	٣٢٥,٨٢	٢٩٧,٥٤	٢٨٧,٣٥	٣٠٥,١٣	٣٠٥,٢	٢٨٧,٣٥	٢٨٥,٦	٢٨٠,٧	٢٨٢,٠	٣٠٧,٩	٣١١,٠٥	٣٠٤,٣	محاصيل سكرية ومحليات

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، قطاع الشؤون الاقتصادية ، الميزان الغذائى ، اعداد متفرقة.

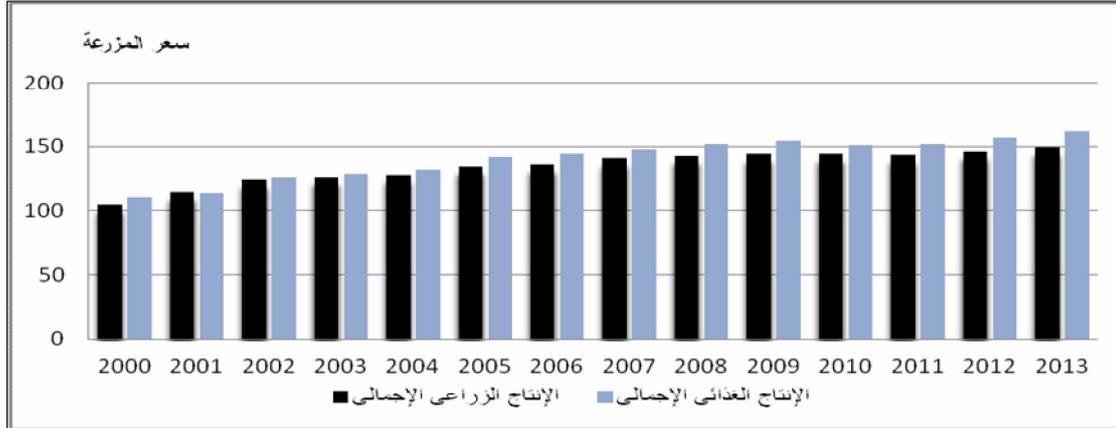
جدول (٥) التقدير الموصى به لخط الفقر الغذائى فى مصر عام ٢٠١٣

الاحتياجات الغذائية	الكمية المثلى كجم/يوم	الكمية الفعلية كجم/يوم	الفرق بين الفعلي والموصى به
الحبوب	٠,٣٨	٠,٦٨	٠,٣
البقول	٠,٠٢	٠,٠٢	٠
النشا الدرنيات	٠,٠٤	٠,٠٨	٠,٠٤
الخضراوات	٠,٢٦	٠,٢٧	٠,٠١
الفاكهة	٠,١٤	٠,٢٢	٠,٠٩
اللحوم الحمراء	٠,٠٧	٠,٠٣	-٠,٠٤
الاسماك	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠١
البيض	٠,٠٣	٠,٠١	-٠,٠١
الألبان	٠,٣١	٠,٢	-٠,١١
السكريات	٠,٠٥	٠,٠٢	-٠,٠٣
الزيوت النباتية	٠,٠٣	٠,٠٥	٠,٠٢

المصدر: جمعت وحسبت من:- ١. منظمة الصحة العالمية ، شبكة المعلومات الدولية، www.who.org . ٢. وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، قطاع الشؤون الاقتصادية ، الميزان

الغذائى ، اعداد متفرقة.

شكل (١) تطور الرقم القياسي لإجمالي كمية الإنتاج الزراعي والغذائي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣



المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الكتاب الإحصائي السنوي، اعداد متفرقة.

نصيب الفرد من الغذاء الصافي والبروتينات النباتية والحيوانية والدهون والسعرات الحرارية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣):

يتضح من بيانات الجدول رقم (٦) أن متوسط نصيب الفرد من الغذاء الصافي في مصر بلغ نحو ٧٢٨,٦ كجم/سنة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣) بمعدل ١٩٩٦ جرام/يوم ، وأن غذاءه اليومي يحتوى على ١١٨,٣١ جرام/يوم من البروتين منها ٩١,٧٨ جرام بروتين نباتي بنسبة ٧٧,٥٧% ، ٢٦,٥٣ جرام بروتين حيواني وسمكي بنسبة ٢٢,٤٣% ، كما يحتوى الغذاء اليومي ٧٥,٦٥ جرام من الدهون منها ٥٦,٥٦ جرام دهون نباتي بنسبة ٧٤,٧٨% ، ١٩,١٤ جرام دهون حيواني وسمكي بنسبة ٢٥,٢٢%. مما سبق يتضح أن الانتاج النباتي يحتل المرتبة الاولى كنسبة من الغذاء المصري في حين ينخفض مساهمة البروتين الحيواني مما يعنى سوء التغذية .

جدول (٦) نصيب الفرد من الغذاء الصافي و البروتينات النباتية و الحيوانية والدهون والسعرات الحرارية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣)

السنة	٢٠٠٠	٢٠١٣	متوسط الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣)	معدل التغير بين عامي ٢٠١٣ و٢٠٠٠
نصيب الفرد من الغذاء الصافي (كجم/السنة)	٧٣٠	٦٦٧,٢	٧٢٨,٥٨	٨,٦٠-
اجمالي البروتينات (جرام/ يوم)	١٢٣,١	١٠٩,٧	١١٨,٣١	١٠,٨٩-
بروتينات من مصادر نباتية(جرام/يوم)	٩٧,١	٨٤,١	٩١,٧٨	١٣,٣٩-
بروتينات من مصادر حيوانية(جرام/يوم)	٢٦	٢٥,٦	٢٦,٥٣	١,٥٤-
اجمالي الدهون (جرام/يوم)	٧٧,٧	٨٦,٤	٧٥,٦٥	١١,٢٠
دهون من مصادر نباتية(جرام/يوم)	٦٠,١	٦٧,٧	٥٦,٥٦	١٢,٦٥
دهون من مصادر حيوانية (جرام/يوم)	١٧,٦	١٨,٧	١٩,١٤	٦,٢٥
اجمالي سعرات حرارية (عدد/يوم)	٤١٥٥	٤١٣١	٤١٣٣,٧١	٠,٥٨-
سعرات حرارية من مصادر نباتية(عدد/يوم)	٣٨٥٧	٣٨٣٠	٣٨١٦,٣٦	٠,٧٠-
سعرات حرارية من مصادر حيوانية(عدد/يوم)	٣٠٣	٣٠١	٣١٧,٢١	٠,٦٦-

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، قطاع الشئون الاقتصادية ،الميزان الغذائي ، اعداد متفرقة.

التجارة الخارجية:

يرتبط استقرار الإمدادات الغذائية وإمكانية الحصول عليها بالإنتاج المحلي والتجارة والمخزون. كما يرتبط استمرارية إمكانية الوصول الى الغذاء بالتقلبات في الاستهلاك والدخل. ويعتبر الإنتاج المحلي الركيزة الأساسية للأمن الغذائي، بينما التجارة تعتبر الركيزة الأساسية لاستقرار وضع الأمن الغذائي بسبب تأمينها للنقص في المواد المنتجة محلياً وتعويض المواد غير المنتجة محلياً. وتستحوذ التجارة على أهمية كبيرة بسبب التغيرات الكبيرة في الإنتاج المحلي بسبب طبيعة الانتاج الزراعي وتعرضه للتقلبات الجوية.

الواردات الغذائية:

نتيجة عدم كفاية الانتاج المحلى للوفاء باحتياجات السكان اضطرت الدولة لتوفير احتياجات السكان من السلع الغذائية بالاستيراد بلغت كمية الواردات الغذائية نحو ١١,٨٨ مليون طن في عام ٢٠٠٠ ازدادت إلى نحو ١٦,٠٦ مليون طن في عام ٢٠١٣، أما الانخفاض عام ٢٠٠٩ يرجع إلى الأزمة العالمية للغذاء وارتفاع مستوى الأسعار جدول (١) بالملحق. وبدراسة العلاقة الاتجاهية لتطور كمية الواردات الغذائية جدول (٧) خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٣) بالصيغة الخطية تبين ثبوت المعنوية الإحصائية لهذه العلاقة ، وتبين أن كمية الواردات الغذائية يزداد بمعدل بلغ حوالي ٠,١٤ % سنوياً. كما ثبتت معنوية النموذج ككل. كما أشارت النتائج إلى أن حوالي ٤٩ % من التغيرات الحادث في كمية الواردات الغذائية يرجع إلى مجموعة العوامل التي يعكس أثرها عامل الزمن

يوضح جدول (١) بالملحق أن هناك اتجاه تصاعديا لزيادة تكلفة هذه الواردات، حيث ازداد إجمالي قيمة الواردات الغذائية ١٠,٠٨ مليار جنيه في عام ٢٠٠٠ ازدادت إلى نحو ٤٠,٨٢ مليار جنيه في عام ٢٠١٣ (فاتورة الواردات). وبدراسة العلاقة الاتجاهية لتطور قيمة الواردات الغذائية جدول (٧) خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣) بالصيغة الخطية تبين ثبوت المعنوية الإحصائية لهذه العلاقة ، وتبين أن قيمة الواردات الغذائية يزداد بمعدل بلغ نحو ٠,٠٢ % سنوياً. كما ثبتت معنوية النموذج ككل. كما أشارت النتائج إلى أن حوالي ٠,٨٤ % من التغيرات الحادث في قيمة الواردات الغذائية يرجع إلى مجموعة العوامل التي يعكس أثرها عامل الزمن.

جدول رقم (٧) معادلات الاتجاه الزمني العام للمتغيرات المدروسة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣)

م	البيانات	المعادلة	R2	F
1	كمية الواردات الغذائية مليون طن	$\hat{Y}_i = 10.77 + 0.14 x_i$ * *(9.38)	49	132
2	قيمة الواردات الغذائية مليار جنيه	$\hat{Y}_i = 1.7 + 3.4 x_i$ * *(7.39)	0.84	62.82
3	كمية الصادرات الغذائية مليون طن	$\hat{Y}_i = 1.07 + 0.2 x_i$ * *(10.7)	0.89	101.42
4	قيمة الصادرات الغذائية مليار جنيه	$\hat{Y}_i = - 2.04 + 1.3 x_i$ * *(13.13)	0.93	172.27

حيث: \hat{Y}_i = تشير إلى القيمة التقديرية للمتغير في السنة i.

X_i = تشير إلى متغير الزمن حيث $t = (1, 2, 3, \dots, 14)$.

القيمة ما بين () تشير لقيمة t المحسوبة حيث *معنوية عن ٠,٠٥ .

المصدر: جمعت و حسبت من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

الصادرات الغذائية:

تعتبر الصادرات من أهم الطرق لتوفير الواردات الغذائية، لأنها مصدرا هاما للعملات الأجنبية الناتجة من القطاع الزراعي. يوضح جدول (١) بالملحق ان قيمة صادرات السلع الغذائية الرئيسية ارتفعت من نحو ٣٥٥,٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ إلى نحو ١٧٤٢٢ مليون جنيه عام ٢٠١٣ وبدراسة العلاقة الاتجاهية لتطور قيمة الصادرات الغذائية جدول (٧) خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٣) بالصيغة الخطية تبين ثبوت المعنوية الإحصائية لهذه العلاقة ، وتبين أن قيمة الصادرات الغذائية يزداد بمعدل بلغ نحو ٠,٠٣ % سنوياً. كما ثبتت معنوية النموذج ككل. كما أشارت النتائج إلى أن حوالي ٠,٩٣ % من التغيرات الحادث في قيمة الصادرات الغذائية يرجع إلى مجموعة العوامل التي يعكس أثرها عامل الزمن، وبدراسة العلاقة الاتجاهية لتطور كمية الصادرات الغذائية جدول (٧) خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٣) بالصيغة الخطية تبين ثبوت المعنوية الإحصائية لهذه العلاقة ، وتبين أن كمية الصادرات الغذائية يزداد بمعدل بلغ نحو ٠,٠١ % سنوياً. كما ثبتت معنوية النموذج ككل. كما أشارت النتائج إلى أن حوالي ٠,٨٩ % من التغيرات الحادث في كمية الصادرات الغذائية يرجع إلى مجموعة العوامل التي يعكس أثرها عامل الزمن.

دعم الاغذية:

يعتبر الدعم احد السياسات التي تعتمدها الحكومة المصرية بهدف مساعدة الفئات محدودي الدخل لضمان حصولهم على الاحتياجات الغذائية الأساسية . فمنذ ثورة يوليو ١٩٥٢ أخذت الدولة على عاتقها توفير احتياجات الأفراد من السلع الغذائية بأسعار منخفضة لزيادة رفاهية الأفراد. كما استخدمت سياسة دعم الغذاء خلال السبعينات للحفاظ على فاتورة الأجور منخفضة في القطاع العام. والبطاقات التموينية نظام مستخدم في مصر منذ عام ١٩٤٥. واستخدم الدعم للحفاظ على الاسعار منخفضة ، كان دعم الغذاء محدودا نسبيا في البداية، ثم ارتفع ارتفاعا ملحوظا بعد عام ١٩٧٣، نظرا لزيادة عدد السلع المدعمة وارتفاع الأسعار العالمية، بالإضافة إلى تزايد حجم السكان^(١). تم الإلغاء التدريجي لدعم الغذاء في عام ١٩٩٥ وقصره على دقيق القمح المستخدم في صناعة الخبز وزيت الطعام والسكر الموزعين عن طريق البطاقات، إزالة نظام الحصص في توزيع المواد الغذائية على المحافظات، باستثناء السلع الثلاثة المدعمة، وتخفيض نصيب الفرد في البطاقات التموينية من كل من السكر وزيت الطعام مع رفع سعرهما (تخفيض الدعم)، اوضحت بيانات^(٢) ان حوالي ٧٣% من الاسر غير الفقيرة يحصلون على دعم المواد الغذائية بالبطاقات التموينية في حين ان ١٩% من الاسرة الفقيرة ليس لديهم بطاقات تموينية. يوضح جدول (٨) المقررات لتموينية من السلع الاساسية كنوع من الدعم للطبقات الفقيرة لضمان حصولهم على السلع الاساسية .

قدرت قيمة الدعم للمواد الغذائية بالأسعار الثابتة بنحو ٢,٥٦ مليار جنيه عام ١٩٩٠ ، انخفضت الى نحو ١,٢٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ ثم ازدادت الى نحو ٤,٧٧ مليار جنيه عام ٢٠١٠ وبلغت نحو ٤,٣٦ مليار جنيه من ميزانية عام ٢٠١٣/٢٠١٤ جدول (١) بالملحق ليصل عدد المستفيدين من البطاقات التموينية الى ٦٦,٧ مليون نسمة في يناير ٢٠١٣، بلغ نصيب الفرد من الدعم ٧٥,٨ جنيه/فرد عام ٢٠٠٠ ازداد الى نحو ١٥٠,٠ جنيه/فرد عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ثم ازدادت الى نحو ٢١٨,٧ جنيه/فرد عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ازداد الى نحو ٣٦٨ جنيه/فرد عام ٢٠١١/٢٠١٢^(٢٠١٨)

جدول (٨) السلع والحصص التموينية في جمهورية مصر العربية

السلع التموينية	حصة الفرد الاساسية في البطاقة التموينية		حصة الاسرة الاساسية في البطاقة التموينية (٤ افراد)		الحصة الاضافية الفرد		الحصة الاضافية للأسرة (٤ أفراد)*	
	الكمية	السعر بالقروش	الكمية	السعر بالقروش	الكمية	السعر بالقروش	الكمية	السعر بالقروش
السكر	(١) كجم	١٢٥	(١) كجم	٥٠٠	(١) كجم	١٢٥	(٤) كجم	٥٠٠
الزيت	(٢/١) كجم	١٥٠	(٢) كجم	٦٠٠	(١) كجم	٣٠٠	(٤) كجم	١٢٠٠
الارز	-	-	(٢) كجم	-	(٨) كجم	٣٠٠	(٨) كجم	١٢٠٠
علبة شاي ٥٠ جرام	(١) علبة	٠,٦٥	(٤) علبة	٢٦٠	-	-	-	-
الإجمالي		٢٧٥,٦٥		١٣٦٠		٧٢٥		٢٩٠٠

* اي فرد زيادة عن الاربعة افراد يحصل فقط على الحصة الاساسية من السلع

Source : Ministry of Supply, 2013

القدرة الشرائية للمستهلك:

لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي للجميع من خلال زيادة الإنتاج من الأغذية أو زيادة عرضها ما لم يصاحب ذلك مقدرة الناس على شراء الأغذية، كما يعتبر الدخل وكيفية توزيعه، الاسعار و خلق فرص عمل من اهم المؤشرات الاقتصادية لتوضيح إمكانية الوصول إلى الغذاء لتأثيرها على الكميات المطلوبة للاستهلاك . وتعكس الارقام القياسية لأسعار المستهلكين التغيرات التي تحدث في القوة الشرائية للنقود ، ويوضح جدول (٩) ان معدل النمو للرقم القياسي العام للطعام والشراب لأسعار المستهلك بالحضر والريف ازداد بنسبة اكبر من الزيادة الحادثة في كل من معدل النمو في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بالحضر

جدول (٩) تطور معدل النمو للرقم القياسي لأسعار المستهلك والرقم القياسي لنصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الثابتة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٣)

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	البيان
٨,٤٣	٩,٢	٧,٦٨	١٢,٦٦	٩,٢٩	٥,٥١	٨,١	١٣,٣٨	١٤,٤٦	١٤,٢	١١,٦١	٨,٠٨	١٢,١١	-	معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالحضر
٨,٤٧	٩,٢٥	٤,٠٣	٣,٩٦	٧,٤٨	٢,٨	١٠,٣٤	٥,٧٧	٥,٠٤	١٤,٣٣	٤,٤	٢٥,٤٤	١٤,١٣	-	معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالريف
٣,٩٦	٤,١٣	١,٦٤	٥,٣٢	٤,٤٩	٢,٤٥	٦,٠٦	٤,٥	٤,٦٩	١٧,٠٢	١٤,٣٨	٣,٩٢	٣,٤٣	-	معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار الجملة
٣٩١,٥٢	٣٦٣,٠٣	٣٣٤,٥٤	٣٠٨,٤	٢٩٧,٢	٢٦٢,٨	٢٥٢,٥	٢٢٥,٠١	١٩٥,٥	١٨٤,٦١	١٤٠,٠	١٣٥,٧	١٠٩,١٦	-	معدل النمو السنوي للرقم القياسي العام للطعام والشراب لأسعار المستهلك بالحضر
٣١٣,٦	٢٩٠,٥	٢٦٧,٤٩	٢٥٥,٨	٢٤٧,١	٢٤٤,٣	٢٣٢,٧	٢٠٦,٣٤	١٩٢,٧٦	١٩٦,٩	١٥٤,١	١٤٣,٤	١١٣,٢٦	-	معدل النمو السنوي للرقم القياسي العام للطعام والشراب بأسعار المستهلك بالريف
٥,٢٣	٥,٥٢	٦,١٧	٣,٢٣	٦,٩٢	١١,٧٢	١٣,٤٧	١,٣٦	١٢,٨٢	٨,١٣	٦,٨٣	١٠,٣	١,٠٧	-	معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

▪ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات:- البنك الأهلي المصري -النشرة الاقتصادية - أعداد مختلفة.

والريف و معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة مما نتج عنه اثار سلبية على امكانية الحصول على الغذاء.

تقدير معامل الامن الغذائي لأهم محاصيل الحبوب :

الفجوة الغذائية عرضة للارتفاع وذلك نتيجة لارتفاع الكميات المستوردة من الحبوب كونها تحتل الاهمية النسبية الاكبر في السلة الغذائية في مصر وخاصة القمح ، حيث تساهم مجموعة الحبوب ومنتجاتها بما نسبته ٥٨ % من النصيب اليومي للفرد من السعرات الحرارية الكلية في عام ٢٠١٣ (١٢). وتبرز اهمية القمح ومنتجاته في كونه يساهم بما نسبته ٣٠,٧ % من النصيب اليومي للفرد من السعرات الحرارية الكلية اي بما يعادل ثلث الاحتياجات اليومية للفرد من السعرات الحرارية يوضح جدول(٦) نصيب الفرد من الغذاء الصافي ، ونصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية والبروتينات والدهون. حيث بلغ نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية نحو ٤١٣١ حيث اظهرت المنتجات النباتية تفوقا كبيرا في نمط الاستهلاك الغذائي ، حيث شكل نصيب الفرد الغذائي من السعرات الحرارية النباتية ما نسبته ٩٢,٣ % عام ٢٠١٣ . يعكس التوازن في استهلاك الغذاء من حيث كمية الغذاء ونوعيته على صحة الانسان وبالتالي على المشكلات الغذائية وتعتبر مجموعتي الخضروات والفاكهة من اهم مصادر الغذاء المزود للجسم بالعناصر الغذائية وخاصة الفيتامينات والمعادن وقد ساهمت تلك المجموعات ما نسبته ٥,٦ % من السعرات الحرارية الكلية المتحصل عليها من المجموعات الاخرى. تمثل واردات القمح والذرة الشامية حوالى ٣٨%، ٢٦% من اجمالى قيمة الواردات الزراعية على الترتيب خلال متوسط الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣) .

تتراوح قيمة معامل الأمن الغذائي بين الصفر والواحد الصحيح، حيث كلما اقتربت قيمة معامل الأمن الغذائي من الصفر كلما انعدم الأمن الغذائي والعكس صحيح، حيث كلما اقتربت قيمة معامل الأمن الغذائي من الواحد كلما ازداد مستوى الأمن الغذائي للسلعة في الدولة. قدر المخزون الإستراتيجي من الارز ،القمح،الذرة الشامية بنحو ٣,٣٥ ، ٦,٣٤ ، ٣,١٦ مليون طن في حين بلغ متوسط الاستهلاك المحلي السنوي نحو ٤,٧٦ ، ١٢,٨٨ ، ١١,٤٩ مليون طن قدر معامل الأمن الغذائي للارز ،القمح،الذرة الشامية بنحو ٠,٧٠ ، ٠,٤٩ ، ٠,٢٧ . خلال متوسط الفترة (١٩٩٠-٢٠١٣)، جدول (١٠).

جدول (١٠) تقدير معامل الامن الغذائي لأهم محاصيل الحبوب في مصر ١٩٩٠-٢٠١٣

معامل الأمن الغذائي	متوسط الاستهلاك المحلي (مليون طن) (السنوي)	المخزون الإستراتيجي (محصوله الفائض والعجز) (مليون طن)	البيان
٠,٧	٤,٧٦	٣,٣٥	الارز
٠,٤٩	١٢,٨٨	٦,٣٤	القمح
٠,٢٧	١١,٤٩	٣,١٦	الذرة الشامية

١. معامل الأمن الغذائي للارز = المخزون الإستراتيجي (محصوله الفائض والعجز) ÷ متوسط الاستهلاك المحلي السنوي

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،الكتاب الاحصائي السنوي، اعداد متفرقة.

تحليل العرض والطلب على الغذاء خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠١٣):

استجابة قطاع الزراعة للزيادة في الطلب على الغذاء محدودة او غير كافية وبما يعنى وجود فائض في الطلب على الانتاج المحلي من الغذاء، فائض الطلب على الغذاء عبارة عن الفرق بين معدل نمو الطلب على الغذاء ومعدل نمو عرض الغذاء^(١٣) تم حساب الرقم القياسى للطلب على الغذاء باستخدام معدل نمو الطلب على الغذاء معدل نمو الطلب على الغذاء = مرونة الطلب على الغذاء للسكان * معدل نمو السكان + المرونة الدخلية للطلب على الغذاء * معدل نمو دخل الفرد^(١٩,١٣).

اما معدل نمو عرض الغذاء فيتم حسابه مباشرة من الرقم القياسى لإنتاج الغذاء والذى تنشره منظمة الأغذية والزراعة F.A.O و الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء او المنظمة.

يتضح من الجدول رقم (١١) الآتى:

١. خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨١ كان فائض الطلب موجب والسبب فى ذلك هو ارتفاع معدل النمو فى الطلب على الغذاء بمعدل اكبر من معدل نمو عرض الغذاء والذى يرجع الى ارتفاع معدل النمو السكانى وكذلك التحسن فى معدل نمو دخل الفرد.
٢. خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩٩ كان هناك فائض فى عرض الغذاء والذى يرجع الى الانخفاض الطفيف فى معدل النمو السكانى وكذلك التدهور فى معدل نمو دخل الفرد والتحسن فى المعروض من الغذاء نتيجة استخدام التكنولوجيا الحديثة خلال التسعينات.

جدول (١١) تطور فائض الطلب على الغذاء فى مصر خلال الفترة (١٩٧٤ - ٢٠١٣)

السنة	معدل نمو الطلب على الغذاء (١)	معدل النمو عرض الغذاء (٢)	فائض الطلب على الغذاء % (٣) (٢)-(١)=(٣)
١٩٧٤	-	-	-
١٩٧٥	٤,٤٣	٢,٨٢	١,٦١
١٩٧٦	١٠,٢٠	٢,٨٢	٧,٣٨
١٩٧٧	١٠,٩٢	٣,٦٠	١٤,٥٢
١٩٧٨	٤,٧٧	٣,٧٠	١,٠٧
١٩٧٩	١٠,٥٨	١,٧٥	٨,٨٣
١٩٨٠	٢,٨٣	٢,٦٧	٠,١٦
١٩٨١	١,٣٣	٠,٨٥	٢,١٨
١٩٨٣	٢,٠٠	٤,٣٠	٢,٣٠-
١٩٨٤	٢,٥٥	٠,٨٢	١,٧٣
١٩٨٥	٤,٣٠	٦,٧٠	٢,٤٠-
١٩٨٦	١,٦٨-	٦,٦٠	٨,٢٨-
١٩٨٧	٠,٢٩-	٤,٩٠	٥,١٩-
١٩٨٨	٢,٠٢	١,٥١	٠,٥١
١٩٨٩	٢,٠٧	٢,٣٢	٠,٢٥-
١٩٩٠	٥,١٣	٦,٢٥	١,١٢-
١٩٩١	١,٠٩-	٣,٩٦	٥,٠٥-
١٩٩٢	٦,٧٨	٣,٦٠	٣,١٨
١٩٩٣	١,٤٣	٢,٨٢	١,٣٩-
١٩٩٤	٢,٥٥	٤,٧٠	٢,١٥-
١٩٩٥	١,٥٥	٤,٧٠	٣,١٥-
١٩٩٦	٣,٥٩	٤,٧٠	١,١١-
١٩٩٧	٤,٦٤	٤,٧١	٠,٠٧-
١٩٩٨	٥,٦٨	٢,٥٠	٣,١٨
١٩٩٩	٦,٧٢	٢,٧٦	٣,٩٦
٢٠٠٠	٣,٨٨	٣,٠١	٠,٨٧
٢٠٠١	٣,٩٥	٣,٢٦	٠,٦٩
٢٠٠١	٧,٦٩	٨,٧١	١,٠٢-
٢٠٠٣	٦,٧٧	٢,٢٢	٤,٥٥
٢٠٠٤	١١,٤٦	٢,٧٩	٨,٦٧
٢٠٠٥	٧,٣٠	٧,٣٢	٠,٠٢-
٢٠٠٦	٩,٤٨	١,٧٦	٧,٧٢
٢٠٠٧	١٤,٠٩	٢,٢٨	١١,٨١
٢٠٠٨	١٣,٣٤	٢,٨٤	١٠,٥٠
٢٠٠٩	١١,١٢	١,٢٥	٩,٨٧
٢٠١٠	١٠,٢٩	١,٨٢-	١٢,١١
٢٠١١	٨,٧٣	٠,٥٣	٨,٢٠
٢٠١٢	٩,٨٧	٣,٢٩	٦,٥٨
٢٠١٣	٧,٦٠	٣,١٨	٤,٤٢

المصدر: جمعت وحسبت بالاعتماد على: - بيانات منظمة الاغذية والزراعة F.A.O

- بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة

- إبراهيم لطفى عوض - ظاهرة الركود التضخمى فى الاقتصاد المصرى - كلية التجارة - قسم الاقتصاد - جامعة الزقازيق - ٢٠٠٢.

٣. خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣ كان فائض الطلب موجب جدول (١١) والسبب في ذلك هو ارتفاع معدل النمو في الطلب على الغذاء بمعدل أكبر من معدل نمو عرض الغذاء والذي يرجع الى ارتفاع معدل النمو السكاني مقارنة بالنمو في الانتاج الزراعي وزيادة نسبة سكان الحضر الى اجمالي السكان بالإضافة الى زيادة الدخول النقدية نتيجة عملية التنمية و تحويلات المصريين في الخارج ترتب على ذلك عجز الانتاج المحلي من الغذاء عن تلبية الاحتياجات السكانية وبما يعنى وجود فائض في الطلب على الغذاء مع انخفاض الأهمية النسبية للقطاع الزراعي المقتصد القومي. مما يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار فتقدم الحكومة الدعم اللازم للغذاء و يزداد حجم الواردات من السلع الغذائية مما يسبب عجز في الموازنة وما يترتب على ذلك من ضعف قدرة الاقتصاد القومي على استيراد السلع الوسيطة و السلع الرأسمالية اللازمة لعملية الانتاج بسبب ندرة الموارد من النقد الاجنبي وبالتالي لن يكون استمرار الوضع الراهن هو الافضل.

تقدير معدل الزيادة السنوية للطلب على مجموعات السلع الغذائية في الريف و الحضر :

تستخدم مرونة الطلب الانفاقية و الداخلية لمجموعات السلع الغذائية في تقدير التغيرات المتوقعة في الطلب على تلك المجموعات و المترتبة على التغيرات في الدخل الفردي (أو الإنفاق) ،حيث تعبر مرونة الطلب الانفاقية عن التغير النسبي للكمية المستهلكة من سلعة أو مجموعة سلعية (أو الإنفاق على هذه السلعة أو المجموعة السلعية) إلى التغير النسبي في جملة الإنفاق السنوي الفردي مع ثبات الأسعار. كما تعبر مرونة الطلب الداخلية عن التغير النسبي في الكمية المستهلكة من سلعة أو مجموعة سلعية (أو الإنفاق على السلعة أو المجموعة السلعية) إلى التغير النسبي في الدخل السنوي الفردي مع ثبات الأسعار. يوضح جدول (١٢) معدل الزيادة السنوية المتوقعة في الطلب على المجموعات السلعية الغذائية في كل من ريف وحضر مصر باستخدام النموذج الرياضي التالي:

$$م\ ط = م\ ي + م\ خ \times م\ د \quad ***$$

حيث:

- م ط = معدل الزيادة السنوية في الطلب على السلعة محل الدراسة .
- م ي = معدل الزيادة السنوية للسكان في مصر (ريف و حضر) .
- م خ = مرونة الطلب الداخلية على السلعة محل الدراسة .
- م د = معدل زيادة الدخل الفردي الحقيقي في مصر .

بلغ معدل الزيادة السنوية المتوقعة للطلب على مجموعات السلع الغذائية في حضر وريف مصر عام ٢٠١٢/٢٠١٣ والتي تشمل مجموعات الحبوب والخبز ، اللحوم ، الأسماك ، الألبان والجبن والبيض، الزيوت والدهون ، الفاكهة ، الخضرا ، السكر والأغذية السكرية ، منتجات الأغذية المصنفة تحت بند آخر، المشروبات الغير كحولية حوالي ٢,٧٨ % ، ٢,٦٠ % ، ٣,٠٣ % ، ٢,٤٦ % ، ٢,٤٩ % ، ٢,٨١ % ، ٢,٢٨ % ، ٢,٦٤ % ، ٢,٦٣ % ، ٢,٨٤ % في الحضر على الترتيب، ونحو ٢,٦٩ % ، ٢,٤٧ % ، ٣,١٣ % ، ٣,٠٧ % ، ٣,٠٤ % ، ٢,٦٢ % ، ٢,٩٠ % ، ٢,٧٢ % ، ٢,٨٧ % ، ٣,١٤ % في الريف على الترتيب . مما سبق يتبين أن معدل الزيادة السنوية للسكان سواء في الريف والحضر والبالغ حوالي ٢,٠٩ % ، ١,٩٨ % على الترتيب الأكثر تأثيراً في زيادة الطلب المتوقع على مجموعات السلع الغذائية الضرورية، وذلك لانخفاض المرونة الداخلية لهذه المجموعات . في حين كان معدل زيادة الدخل الفردي الحقيقي والبالغ حوالي ١,٥٠ % خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣) هو الأكثر تأثيراً في زيادة الطلب المتوقع على مجموعات السلع الغذائية الكمالية وشبه الكمالية.

جدول (١٢) المرونات الدخلية ومعدل الزيادة السنوية المتوقعة في الطلب على مجموعات السلع الغذائية في حضر وريف ج.م.ع عام (٢٠١٢/٢٠١٣)

البيان	الحضر		الريف	
	المرونة الدخلية*	معدل الزيادة السنوية المتوقعة للطلب	المرونة الدخلية*	معدل الزيادة السنوية المتوقعة للطلب
الحبوب والخبز	٠,٥٣	٢,٧٨	٠,٤	٢,٦٩
اللحوم	٠,٤١	٢,٦٠	٠,٢٥	٢,٤٧
الأسماك	٠,٧	٣,٠٣	٠,٦٩	٣,١٣
الألبان والجبن والبيض	٠,٣٢	٢,٤٦	٠,٦٥	٣,٠٧
الزيوت والدهون	٠,٣٤	٢,٤٩	٠,٦٣	٣,٠٤
الفاكهة	٠,٥٥	٢,٨١	٠,٣٥	٢,٦٢
الخضر	٠,٢	٢,٢٨	٠,٥٤	٢,٩٠
السكر والأغذية السكرية	٠,٤٤	٢,٦٤	٠,٤٢	٢,٧٢
منتجات الأغذية المصنفة تحت بند اخر	٠,٤٣	٢,٦٣	٠,٥٢	٢,٨٧
المشروبات الغير كحولية	٠,٥٧	٢,٨٤	٠,٧	٣,١٤

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل و الإنفاق و الاستهلاك، القاهرة، ٢٠١٢/٢٠١٣.

* هناك شداد محمد عبد اللطيف (دكتور)، دراسة مقارنة للإتفاق الإستهلاكي على المجموعات الغذائية الرئيسية في ريف وحضر مصر، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد (الرابع والعشرون)، العدد (الثالث)، سبتمبر ٢٠١٤.

التنبؤ بالعجز في الميزان الغذائي المصري:

نتيجة نقص الإنتاج الغذائي المحلي ، تقوم الحكومة بتوفير النقص من الغذاء عن طريق الاستيراد لتلبية احتياجات الطلب المحلي .العجز الغذائي سببه تزايد الطلب الكلي على الغذاء نتيجة زيادة عدد السكان وارتفاع القدرة الشرائية لهم .يتم تقدير العجز في الميزان الغذائي بقياس الفرق بين قيمة الواردات الغذائية والصادرات الغذائية. ازدادت حدة الفجوة الغذائية"عجز الميزان الغذائي" في مصر من نحو ٣٨٣,٥٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٢٣٣٩٣,٠٠ مليون جنيه عام ٢٠١٣ حيث تضاعف تقاوم الفجوة الغذائية. كما بلغ عجز الميزان الغذائي (الفجوة الغذائية) نحو ١٩,٤٤^(٤) مليار طن خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣) جدول (١) بالملحق.تم تقدير العجز او الفجوة في الميزان الغذائي المستقبلية باستخدام طريقة المربعات الصغرى و نموذج بوكس و جنكز ARIMA باستخدام البرنامج الإحصائي Minitab.تحليل باستخدام نموذج أريما ARIMA(0.1.1) . و باستخدام طريقة المربعات الصغرى . نتائج الفجوة في الميزان الغذائي المتوقعة : يوضح جدول (١٣) القيم المتنبأ بها مستقبلا ولفترة سبع سنوات.من المتوقع ان يصل حجم الفجوة في الميزان الغذائي الى نحو ٢٩٩٧٥ مليون جنيه عام ٢٠١٤ كما ستبلغ نحو ٣٧٥٧٧ مليون جنيه عام ٢٠٢٠ أي بزيادة تقدر بنحو ٣٦٧٤٣ مليون جنيه تمثل حوالى ٤٤٠٦ % عن عام ١٩٩٠ لقد تبين من نتائج التحليل أن الفجوة ستتضاعف في السنوات القادمة، وذلك يعني أن المشكلة تتطور نحو الأسوأ مما يستوجب اتخاذ اجراءات حاسمة للحد من الفجوة .

$$Def = -1700 + 1267 T$$

(7.27)**

$$D. W= 1.22 \quad F= 52.88 \quad R^2= 69.3\%$$

- Def : هو مقدار أو قيمة العجز في السنة بالمليون جنيه
- T: هو الزمن سنة الأساس هي 1990 وعندها تكون T=1

استخدم البحث نموذج التنبؤ ARIMA للتنبؤ بقيمة العجز في الميزان الغذائي المصري خلال السنوات (٢٠١٣-٢٠٢٠) وقد تم استخدام دالة الارتباط الذاتي Autoregressive Function، الارتباط الذاتي الجزئي Partial Autoregressive Function لتحديد الرتب (p,d,q) لنموذج ARIMA حتى يمكن تقديره. وبتقدير نموذج ARIMA تبين أن أفضل تنبؤ هو النموذج الذي يحتوي على انحدار ذاتي من الرتبة

AR(0) ومتوسط متحرك من الرتبة الأولى MA (1) بجانب فروق من الرتبة الأولى D(1) حيث تشير نتائج الجدول إلي معنوية معاملات الانحدار عند مستوى معنوية 5% .

Type	Coef	StDev	T	P
MA 1	0.7618	0.1535	4.96	0.000
Constant	1325.0	342.9	3.86	0.001
Differencing: 1 regular difference				
Residuals: SS = 818415181 MS = 38972151				

جدول (١٣) التنبؤ بعجز الميزان الغذائي المصري خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠

ARIMA(0,1,1)	الاتجاه العام	السنة
٢٨٢٠٧	٢٩٩٧٥	٢٠١٤
٣٠٧١٧	٣١٢٤٢	٢٠١٥
٣٢٤١١	٣٢٥٠٩	٢٠١٦
٣٣٨١٥	٣٣٧٧٦	٢٠١٧
٣٥١١٧	٣٥٠٤٣	٢٠١٨
٣٦٣٨٣	٣٦٣١٠	٢٠١٩
٣٧٦٣٥	٣٧٥٧٧	٢٠٢٠

المصدر: نتائج التحليل باستخدام برنامج MINTAB

السيناريوهات و البدائل المختلفة لتحقيق الامن الغذائي:

يوجد العديد من الحلول لمشكلة الأمن الغذائي والتي يقوم واضعي السياسة بالمفاضلة فيما بينها لاختيار انسبها وأفضلها مع ظروف الاقتصاد المصري بحيث تكون أكثرها كفاءة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية يوضح جدول(١٤) السيناريوهات و البدائل المختلفة لتحقيق الامن الغذائي وهي عبارة عن ثلاثة سيناريوهات تتمثل في:

١. استمرار الوضع الراهن

٢. مخزون استراتيجي Strategic Stock

٣. الزراعة في الدول الأخرى لتكوين مخزون استراتيجي

كما يوضح الجدول مميزات وسلبيات كل سيناريو للمفاضلة بينهم وعلى واضعي السياسات ومتخذي القرار اختيار افضل البدائل او اختيار اكثر من بديل في علاقة تكاملية لتحقيق الامن الغذائي.

التوصيات

مما سبق يوصى بالبحث بالاتي لتحقيق الامن الغذائي:

- وضع خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تتضمن اهداف محددة للإنتاج الزراعي مثل:

- زيادة النمو في الانتاج الزراعي لتأمين اكبر قدر من الحاجات الاستهلاكية لابد وأن يقوم أساسا على الاهتمام بالبحوث الزراعية والبيولوجية والهندسة الوراثية، ، ذلك لأن الأراضي الخصبة والمياه من الموارد الأكثر ندرة.

- تنمية وتطوير الموارد المائية المتاحة وترشيد استخداماتها.

- التوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج الزراعي بهدف زيادة التنمية الزراعية مما ينعكس أثرها على تحقيق الأمن الغذائي .

- زيادة معدل التنمية الزراعية عن طريق التوسع الرأسى والأفقى لتأمين الاحتياجات الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي للدولة .

- زيادة الاستثمار في المجال الزراعي بهدف تحقيق الأمن الغذائي .

- تشجيع المزارعين الصغار وتقديم الدعم والتوعية المناسبين لتحقيق زيادة مستمرة في مستوى الدخل الفردية في الريف لتقليل الفرق بين الريف والحضر في المستوى المعيشي بصفة عامة، و المستوى الغذائي بصفة خاصة

جدول (١٤) السيناريوهات و البدائل المختلفة لتحقيق الامن الغذائي

البيان	السيناريو الأول استمرار الوضع الراهن	السيناريو الثاني مخزون استراتيجي Strategic Stock	السيناريو الثالث الزراعة فى الدول الأخرى لتكوين مخزون استراتيجي
التعريف	يتضمن الإنتاج الزراعى المحلى مضاف اليه الواردات من الدول الأخرى والمبنى على اساس الميزة النسبية.	الكميات التى تحتفظ بها الحكومة والقطاع الخاص لمواجهة الطلب المتوقع ويتم تكوين المخزون عن طريق الإنتاج المحلى او الواردات او الاثنان معا حددت منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة حجم هذا المخزون بما يعادل ١٧% من حجم الاستهلاك السنوي للبلد ^(١٧) ويتأثر المخزون الاستراتيجي بالعديد من العوامل اهمها :توفير قاعدة بيانات تشمل الاحتياجات الغذائية الحالية والمستقبلية ورصد حركة الأسعار في الأسواق العالمية للسلع الغذائية، ومتابعة الظروف المحيطة بالإنتاج، مشاركة القطاع الخاص للدولة في بناء مخزون إستراتيجي لإدارته على الوجه الأمثل، جذب المستثمرين وزيادة الاستثمارات للقطاع الزراعي، إنشاء نظام للإنذار المبكر للمخاطر المتوقعة قبل حدوثها للتنبؤ بمستقبل الزراعة المحلية والعالمية لإدارة الأزمات بصورة كفؤة .	زراعة المحاصيل الغذائية الهامة فى الخارج مثل السودان يعمل على التكامل بين الدول بفاعلية وكفاءة اذا تم اخذ العديد من الاعتبارات فى الحسبان اذا هو بديل مكمل للإنتاج المحلى وليس بديل عنه.
المميزات	الأقل تكلفة فى الوقت الراهن اذا استمرت الأحوال الاقتصادية بدون تغيير	• يعمل على الحد من تأثير تقلبات أسعار الغذاء المحلية العالمية، و ضمان استقرار إمدادات الغذاء، انخفاض تكاليف شراء او تكوين المخزون حيث يتم الشراء عندما تنخفض الاسعار لاستخدامه فى اوقات الازمات ونقص المعروض او ارتفاع الاسعار	ستكون مصر شبه مالكة للسلع الغذائية المنتجة فى الدول الأخرى ، وليست مجرد مستوردة، بما يحقق تدفق امن ومستقر للسلع الأساسية وبأسعار مناسبة لإيجاد مخزون محلى استراتيجي لاستخدامه وإدارته كمركز للأسعار
السلبيات	من المتوقع ان يستمر ارتفاع اسعار المواد الغذائية فى الزيادة ، نظرا لعدم رغبة بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية فى تصدير منتجاتها مثل القمح والذرة الشامية والشعير والأرز وفول الصويا وقصب السكر، للاستخدام كمصدر للطاقة الحيوية مما يؤثر على الكميات المعروضة للبيع فى السوق الدولية كصادرات الامر الذى يؤدي الى ارتفاع الاسعار العالمية للغذاء ^(١٥)	• تعرض المخزون الاستراتيجي للتقلبات بين فترات التخزين او للمقاطعات التجارية • انخفاض الإنتاج الغذائى العالمى، عدم رغبة بعض الدول فى التصدير منتجاتها وخاصة القابلة للاستخدام كمصدر للطاقة الحيوية. تبلغ تكلفة التخزين فى البلدان العربية فى المتوسط ٢,١٥ دولار أمريكي لكل طن متري شهريا مما يعنى أن زيادة مدة التخزين لثلاثة شهور يؤدي إلى زيادة التكلفة الإجمالية للاحتياطي بنحو ٦,٤٤ دولار أمريكي لكل طن متري من القمح ^(٣)	

المصدر :

- ١- حمد بن محمد ال شيخ ، دور القطاعين العام والخاص فى تحقيق الامن لغذائى فى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز بحوث كلية علوم الاغذية والزراعة، جامعة الملك سعود، ١٤٣١هـ.
- ٢- مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،الاستثمار الزراعي الخارجى، استراتيجية بعيدة المدى للأمن الغذائى لدول مجلس التعاون الخليجي- الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية - ندوة الامن الغذائى فى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التحديات والحلول- - الامانة العامة الرياض- ١-٢ نوفمبر ٢٠٠٨.

- إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية اللازمة قبل تنفيذ أى مشروع زراعى خارج البلاد كما يجب مراعاة تنوع الدول المختارة للزراعة بهاء اختيار الدول ذات الميزة النسبية للمحصول المراد زراعته.
- الاهتمام بالتوعية الثقافية الغذائية من خلال وسائل الإعلام والثقافة بهدف تعريف المستهلك احتياجاته الغذائية الفعلية وليست الكمية أى الوجبة المتوازنة (Balanced Diet) .

الملخص

يعتبر الامن الغذائى من اهم قضايا السياسة الزراعية والغذائية ، تؤثر السياسات الزراعية فى عرض السلع الزراعية والطلب عليها ، من خلال مجموعة من الأدوات التى تؤثر بدورها فى تخصيص الموارد واستخدامها وتعمل على إحداث تغييرات فى بنية القطاع الزراعى لغرض تشجيع وزيادة الانتاج لتحقيق الامن الغذائى ، يستهدف البحث تحليل واقع الأمن الغذائى في مصر والتوقعات المستقبلية له من خلال لقاء الضوء على واقع وملامح الفجوة الغذائية فى مصر باعتبارها احدى الاختلالات الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى، من خلال دراسة وتحليل الفجوة الغذائية ودراسة بعض مؤشرات الانتاج الغذائى ، بالإضافة الى تحليل اهم الاسباب التى ادت الى ظهور الفجوة الغذائية ووضع بعض المقترحات التى تساعد فى تحقيق الامن الغذائى. منذ عام ٢٠٠٥ بدأ الأمن الغذائى في مصر في التدهور، ١٣,٧ مليون مصري يمثلون حوالى ١٧ % من السكان يعانون من نقص الأمن الغذائى في عام ٢٠١١ مقارنة بحوالى ١٤% في عام ٢٠٠٩ كما بلغ متوسط عجز الميزان الغذائى (الفجوة الغذائية) نحو ١٩,٤٤ مليون طن خلال متوسط الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٠)، الأمر الذي جعل مصر تأتي في مقدمة الدول المستوردة للسلع الزراعية الرئيسية، قدرت قيمة الواردات الغذائية بنحو ٢٧,٣٨ مليار جنيه خلال متوسط الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٠) و تمثل فاتورة هذه الواردات عبء على الميزان التجاري الزراعي ومن ثم على ميزان المدفوعات المصري مما يحمل الدولة أعباء كبيرة من العملة الصعبة التي يفترض توجيهها لتمويل خطط وبرامج التنمية الاقتصادية في الدولة. الامر الذي يؤدي الى تعثر التنمية الاقتصادية، بسبب ازدياد المديونية مع الخارج.

خلال الفترة ١٩٧٤-٢٠١٣ كان فائض الطلب موجب والسبب فى ذلك هو ارتفاع معدل النمو فى الطلب على الغذاء بمعدل اكبر من معدل نمو عرض الغذاء والذي يرجع الى ارتفاع معدل النمو السكانى مقارنة بالنمو فى الانتاج الزراعى وزيادة نسبة سكان الحضر الى اجمالى السكان بالإضافة الى زيادة الدخل النقدية نتيجة عملية التنمية و تحويلات المصريين فى الخارج ترتب على ذلك عجز الانتاج المحلى من الغذاء عن تلبية الاحتياجات السكانية "الطلب المتزايد عليه" وبما يعنى وجود فائض فى الطلب على الغذاء مع انخفاض الأهمية النسبية للقطاع الزراعي المقتصد القومى.

مما سبق يوصى البحث بالآتى لتحقيق الامن الغذائى:

- وضع خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تتضمن اهداف محددة للإنتاج الزراعى مثل:
- زيادة النمو فى الانتاج الزراعى والاهتمام بالبحوث الزراعية والبيولوجية والهندسة الوراثية،
- زيادة الاستثمار فى القطاع الزراعى بهدف تحقيق الأمن الغذائى .
- تشجيع المزارعين الصغار وتقديم الدعم والتوعية المناسبين تحقيق زيادة مستمرة فى مستوى الدخل الفردية فى الريف لتقليل الفرق بين الريف والحضر فى المستوى المعيشى بصفة عامة، و المستوى الغذائى بصفة خاصة
- إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية اللازمة قبل تنفيذ أى مشروع زراعى خارج البلاد .
- الاهتمام بالتوعية الثقافية الغذائية من خلال وسائل الإعلام والثقافة بهدف تعريف المستهلك احتياجاته الغذائية الفعلية وليست الكمية أى الوجبة المتوازنة (Balanced Diet) .

المراجع

١. ابتسام الجعفرأوى ، حق الغذاء فى المجتمع المصرى: مؤشرات اقتصادية ودلائل ميدانية، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، يناير ٢٠٠٦، ص ص ٦٧-٦٨

٢. إبراهيم لطفى عوض - ظاهرة الركود التضخمى فى الاقتصاد المصرى - كلية التجارة - قسم الاقتصاد جامعة الزقازيق ٢٠٠٢.
٣. البنك الدولي بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، الأمن الغذائي وإدارة واردات القمح فى البلدان العربية، سلسلة الحبوب ، ٢٠١٢ .
٤. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء الكتاب الإحصائى السنوى، اعداد متفرقة
٥. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة اعداد متفرقة.
٦. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، دراسة منظومة الدعم فى مصر ، مايو ٢٠١٣
٧. سعد نصار (دكتور) " إنجازات قطاع الزراعة واستصلاح الأراضى وأهم التوجهات المستقبلية لإستراتيجية التنمية الزراعية فى مصر عام ٢٠١٧" - مركز البحوث الزراعية، مارس ٢٠٠١ .
٨. على إبراهيم محمد (دكتور)، الوضع الحالى والتصور المستقبلى للتعديات على الأرض الزراعية، ندوة "التعدى على الأرض الزراعية الأسباب الآثار وسبل المواجهة"، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى بالاشتراك مع معهد بحوث الاقتصاد الزراعى والمعهد العالى للتعاون الزراعى، مارس ٢٠١٤
٩. محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق، كلية الزراعة، جامعة الأردن، دار الأوائل للنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٩ .
١٠. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، إستراتيجية التنمية الزراعية (٢٠٠٣-٢٠١٧)، ٢٠٠٣ .
١١. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، استراتيجة التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠، ٢٠٠٩ .
١٢. وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، قطاع الشؤون الاقتصادية، الميزان الغذائى ، اعداد متفرقة.
١٣. هناء خير الدين، العوامل الهيكلية ومدى تفسيرها التضخم فى مصر خلال الفترة ٧٤-١٩٨٨/٨٧ اليات التضخم فى مصر ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - ص ٢٨-١٩٩٢ .
١٤. هناء شداد محمد عبد اللطيف (دكتور)، دراسة مقارنة للإنفاق الإستهلاكي على المجموعات الغذائية الرئيسية فى ريف وحضر مصر، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد (الرابع والعشرون) ، العدد (الثالث) ، سبتمبر ٢٠١٤ .
15. A Bbott Phillip C., Christopher, Hurt, Wallace, Tynr ،July 2008 What Is Driving Food Prices, Farm Foundation,
16. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), 1996, Rome Declaration on World Food Security and World Food Summit Plan of Action, <http://www.fao.org/DOCREP/003/W3613E/W3613E00.htm>; FAO, Declaration of the World Summit on Food Security, 2009,
17. Innes, R. 2002. Market Failures and Second Best Analysis with Focus on Nutrition. Amsterdam .P. 1827- 1892.
18. Ministry of Planning (Egypt). 2005. Food subsidies in Egypt: Facts, issues, and policy recommendations. World Bank meeting with the Egyptian government, Luxor, February.
19. Victor Argy. 1970 .Structural Inflation in Developing Countries. Oxford Economic papers (Vol. 22), p.p 77.
20. world food programme, May 2013.p7

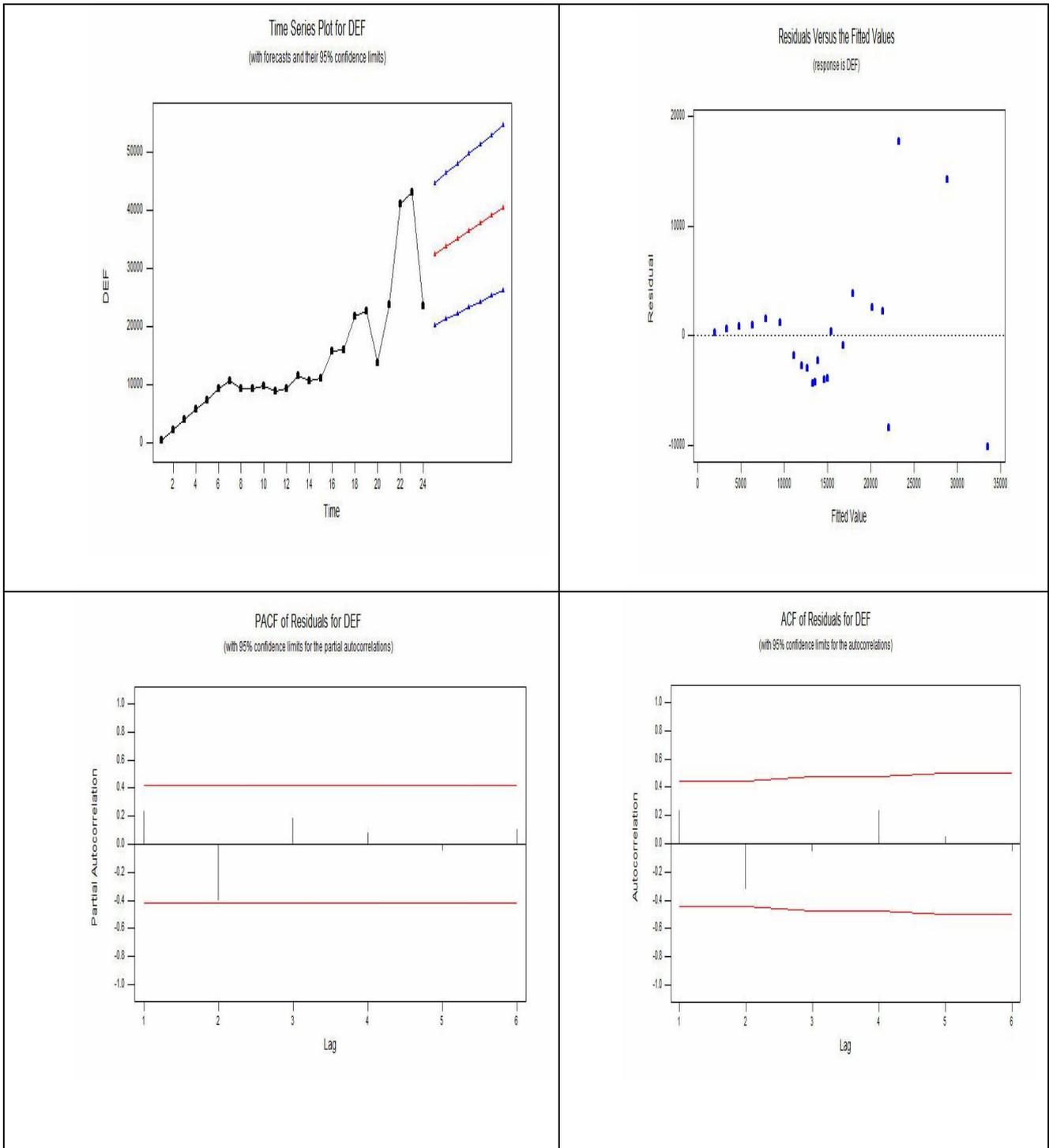
جدول (١) تطور المؤشرات الرئيسية فى القطاع الزراعي المصرى خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٣)

سنة الاساس ١٩٩٠=١٠٠

٢٠١٣	٢٠١٠	٢٠٠٠	١٩٩٠	البيان
٢٧٠٣٥٧,٢٩	١٦٧٦٧٥,٦٠	٨٢٢٩٠,٦٧	٩١٣٥٣,٠٠	الناتج المحلى الاجمالى (مليون جنيه) بالأسعار الثابتة
٣٩١٥٨,٣٠	٢٣٤٥٨,١٢	١٣٧٧٦,٠٧	١٧٧٣٥,٠٠	الناتج المحلى الزراعي (مليون جنيه) بالأسعار الثابتة
١٤,٤٨	١٣,٩٩	١٦,٧٤	١٩,٤١	%مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى
٩,٦٠	١٠,٨٠	٤,٥٠	١٨,٠٠	عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالي%
٨٤,٦٣	٧٨,٦٩	٦٣,٨٦	٥١,٩١	عدد السكان مليون نسمة
٤٦٢,٧٠	٢٩٨,١١	٢١٥,٧٢	٣٤١,٦٠	نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعي بالأسعار الثابتة
٢٣٩٧٣,٠٠	٢٣٨٢٩,٠٠	١٧٢٠٣,٠٠	١٣٠٣٢,٠٠	اجمالى العمالة الف عامل
٦٧٠٢,٠٠	٦٧٢٧,٠٠	٤٩١٥,٠٠	٤٤٧١,٠٠	العمالة الزراعية الف عامل
٢٧,٩٦	٢٨,٢٣	٢٨,٥٧	٣٤,٣١	%نسبة العمالة الزراعية لاجمالى العمالة
٠,٥٢	٠,٥٠	٠,٥٩	٠,٥٧	الكفاءة الاقتصادية
١٣,٢٠	٩,٠٠	٩,٢٢	٨,٩٨	%معدل البطالة العام لجمهورية
٥٥٢,٣٤	٤٧٧,٤١	٧٥٢,٨٧	١٠٨٥,٠٠	الاستثمار العام الزراعي (مليون جنيه) بالأسعار الثابتة
١٠٥٨,٥١	٥١٨,٥١	١٣٨٣,٩٩	٩٥٩,٠٠	الاستثمار الخاص الزراعي (مليون جنيه) بالأسعار الثابتة
١٦١٠,٨٥	٩٩٥,٩٢	٢١٣٦,٨٦	٢٠٤٤,٠٠	الاستثمار الزراعي بالأسعار الثابتة
٣٧٥١١,١٥	٣٣٣٨١,٨٧	١٦٥٧٥,٠٣	٢٦١٥٢,٢٠	الاستثمارات القومية بالأسعار الثابتة
٤,٢٩	٢,٩٨	١٢,٨٩	٧,٨٢	نسبة الاستثمار الزراعي الى الاستثمارات القومية%
٦٤٥٢٤,٩٨	٤٣٧٧١,٦٤	١٣٠٦٧,٥٢	٢٥٤٣٢,٢٠	قيمة الواردات الكلية مليون جنيه بالأسعار الثابتة
٥٠٠٤,٤٤	٤٦٤٩,٣٢	١٧٧٨,٤٥	٣٤٧٥,٨١	قيمة الواردات الزراعية بالأسعار الثابتة
٧,٧٦	١٠,٦٢	١٣,٦١	١٣,٦٧	% قيمة الواردات الزراعية من الواردات الكلية
٢٧٩٧٧,٩٣	٢٢٥٦٦,١٦	٤٣٨٦,٦٠	١٠٨٤٧,٠٠	قيمة الصادرات الكلية بالأسعار الثابتة
٢٧٩٥,٣٢	٢٥٨٥,١٣	٤٦١,٩٤	١٠٩٨,٦٧	قيمة الصادرات الزراعية بالأسعار الثابتة
٩,٩٩	١١,٤٦	١٠,٥٣	١٠,١٣	%قيمة الصادرات الزراعية من الصادرات الكلية
٣٣٩٢	٣٢٢٣,٣٥	١١٣٥,٩٤	٣٨٠,٤٤	كمية الصادرات الغذائية (الف طن)
٢٤٦٥,٢٦	٢٠٦٥,١٤	٣٠٩,٩٧	٣٥٥,٦٠	قيمة الصادرات الغذائية (مليون جنيه) بالأسعار الثابتة
١٦٠٥٧,٠٠	٥٠٠٨,٨٥	١١٨٨٠,٦٦	٧٣٥٩,٩٩	كمية الواردات الغذائية (الف طن)
٥٧٧٥,٤٤	٥٥٠٩,٥٢	٢٦٢٨,٣٦	٧٣٩,١٣	قيمة الواردات الغذائية (مليون جنيه) بالأسعار الثابتة
٣٣١٠,١٧-	٣٤٤٤,٣٩-	٢٣١٨,٣٩-	٣٨٣,٥٣-	عجز الميزان الغذائى (مليون جنيه) بالأسعار الثابتة
٤,٣٦	٤,٧٧	١,٢٨	٢,٥٦	قيمة الدعم للمواد الغذائية (مليار جنيه) بالأسعار الثابتة
٣٩٩٦٥,١٩	٢٧٦٠٦٨٢	١٣٧٧٦,٠٧	١٧٧٣٥,٠٠	قيمة الانتاج الزراعي (مليون جنيه) بالأسعار الثابتة
٨٩٥٤,٠٠	٨٧٤١	٧٨٣٦	٦٩١٨,٠٠	مساحة الاراضى الزراعية الف فدان
١٥٤٨٢,٥٤	١٥٢٥٩,٩٣	١٤٥١٢,٥٦	١٢١٨٦,٩٠	المساحة المحصولية الف فدان
٥٤٢,٠٠	١٥٥٠٠,٠٠	١٨٠٠٠,٠٠	١٢٧٠٠,٠٠	مساحة الاراضى المستصلحة فدان
٧٦,٠٠	٧٠,٣٠	٧٤,٠٥	٦٤,٠٠	اجمالى كمية المياه (العرض)
٧٦,٠٠	٧٣,٨٠	٧٠,٥٠	٥٧,٤٠	اجمالى استخدامات المياه الطلب
٦٢,٣٥	٦٠,٩٠	٥٦,٠٠	-	استخدامات الزراعة من المياه
٨٩٨,٠٣	٨٩٣,٣٨	١١٥٩,٠٠	١٢٣٢,٠٠	نصيب الفرد من اجمالى الموارد المائية المتاحة م٣/سنة
٦,٨٩	٥,٦٧	٣,٤٨	٢,٦٥	سعر الصرف جنيه/دولار
٩,٨٠	١١,٨٠	٢,٥٠	٢١,٢٠	معدل التضخم%

الكفاءة الاقتصادية = الناتج الزراعي / الناتج المحلى الإجمالى مقسوما على (عدد المشتغلين الزراعيين/إجمالى عدد المشتغلين)

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، أعداد مختلفة



The impact of Egyptian Agricultural Policies on Food Security

Dr Ekram Ahmed Elsayed

Agricultural Economic Research institute

Summary

Food security is one of the most important strategic issues for the Egyptian governments. The research aims to analyze the situation of food security in Egypt and its future prospects. This research aims to analyze the situation and features of the food security prospects in Egypt as one of the structural imbalances facing the Egyptian economy in terms of study and analysis the food security in Egypt. This research aims also to show some indicators of the Egyptian agricultural production, and its contribution to the GDP and per capita, in addition to analyzing the main reasons that led to the emergence of the features of the food security in Egypt, leading to the identification of outcomes and to develop some proposals which are useful for raising the agricultural yield of the agricultural sector in Egypt, and thus achieving food security, which contributes to the activation process of balanced growth.

Since 2005 food security in Egypt started to deteriorate, 13.7 million Egyptians represent about 17% of the population suffers from food insecurity in 2011 compared with about 14% in 2009. average food deficit (the gap) about 19.44 million tons during the average period (2000-2013), food imports was valued about 27.38 billion pounds during the average period (2000-2013) and represent the Bill of imports Burden on the agricultural trade balance, the Egyptian balance of payments and the State of great burdens of foreign currency, which is supposed to finance economic development plans. This leads to the faltering economic development and increased indebtedness.

During the period (1974-2013) demand surplus was positive and the reason for that is the high rate of growth in demand for food at a rate greater than the rate of growth of display food, due to the high population growth rate compared to the growth in agricultural production and increase the proportion of urban population to total population in addition to increased incomes as a result of the development process and cash remittances from Egyptians abroad resulted in the inability of the local production of food needs of the population "increased demand" means there is an excess demand for food with reduced the relative importance of the agricultural sector

Recommendations :

- :• Develop plans for economic and social development includes specific targets for agricultural production such as:
 - Increasing agricultural production growth to ensure consumer needs must be based mainly on interest in agricultural and biological research and genetic engineering.
 - Development of available water and land resources and rationalize its uses because the fertile lands and water resources are most scarce.
 - Expand the use of modern technology in agricultural production to increase agricultural development reflected the impact on food security.
 - increase agricultural development rate through vertical and horizontal expansion of nutritional needs and food security.

- Increase investment in agriculture in order to achieve food security.
- increasing the level of individual incomes to reduce the difference between urban and rural living standards in food
- Conduct feasibility studies before implementing any agricultural project inside and outside the country must also take into account the diversification of agriculture in selected countries and select States of comparative advantage for the crop to be grown.
- Development Food cultural awareness through the media and culture in order to define the actual nutritional needs of the consumer and not the quantity of any balanced diet.